

هجرة العقول البشرية من الدول العربية إلى الدول المتقدمة الأسباب والنتائج (دراسة خاصة عن مصر)

دكتورة/ منى محمد الحسينى عمار (✻)

المقدمة:

تعد قضية هجرة العقول البشرية إلى الدول المتقدمة من أهم المشكلات
التنموية التي تواجه الدول النامية، لما تؤدي إليه هذه الظاهرة من استنزاف
لثروات تلك الدول واللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والبشرية.

ولقد أصبحت ظاهرة هجرة العقول، ظاهرة عالمية بفضل التطورات
السريعة التي شهدتها العالم منذ نهاية القرن العشرين وخصوصاً في صناعة
المعلومات والاتصالات، واستطاعت بعض الدول وخصوصاً الأوروبية توظيف
هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الحالية والمستقبلية، من النبوغ الذهني المتطور لهؤلاء
المهاجرين. بينما أغفلت كثير من الدول وخاصة العربية هذه الظاهرة، مما أدى إلى
خسارتها الجسيمة لهؤلاء العلماء، ليس في كونهم مواطنين فحسب، بل في
الاستغناء عن خدماتهم وامكاناتهم المتطورة التي أصبحت ضرورة مؤكدة للتنمية
والتي لا يمكن لاي دولة من دول العالم الاستغناء عنها وخاصة الدول النامية.

وظاهرة هجرة العقول البشرية ظاهرة أملت ظروف الحياة وشجع عليها
تفاوت التقدم الحضاري بين مختلف دول العالم مما أوجد العديد من العوامل التي
ساعدت على تفاقمها. منها عوامل دفع دفعت الأفراد إلى ترك أوطانهم،
وعوامل جذب تجذبهم إلى الدول الأخرى الأكثر تقدماً.

(✻) مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر – تفهنا الأشراف

وتعانى مصر كغيرها من الدول العربية من آثار هذه الظاهرة حيث يقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الإحصاء الصادر عنه سنة ٢٠٠٣ أن عدد المصريين المتميزين من العقول والكفاءات التي هاجرت للخارج وصل إلى (٨٢٤) ألفاً، يمثل العلماء وحدهم أكثر من عشرة آلاف.

لذلك سوف نتناول في هذا البحث هذه الظاهرة الخطيرة وذلك من خلال تعريفها وحجمها في الدول العربية بصفة عامة، ثم نركز الدراسة على هذه الظاهرة من حيث الأسباب التي أدت إلى وجودها وأيضاً النتائج المترتبة عليها. كما سنقوم بتقييم تلك الظاهرة مآلها وما عليها في محاولة للاستفادة من تلك الظاهرة وتقديم بعض المقترحات للحد من آثارها السلبية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تأثير ظاهرة هجرة العقول البشرية على التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة. لذلك كان لابد من التركيز على هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها وآثارها الإيجابية والسلبية والعمل على الحد من الآثار السلبية والتركيز على الآثار الإيجابية في محاولة للاستفادة من هذه العقول المهاجرة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على الأسباب والنتائج المؤدية والناجمة من هجرة العقول العربية بصفة عامة والمصرية منها بصفة خاصة، وذلك لخطورة هذه الظاهرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة وتكبدت المجتمعات النامية منها خسارة كبيرة.

أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو هجرة الكفاءات العلمية القادرة على الأخذ بيد مجتمعاتها إلى ركب التقدم وتركها لمواطنها الأصلية التي هي في أمس الحاجة إليها ولجئها إلى مجتمعات أخرى ينسب إليها ما يحرزهُ هؤلاء العلماء المهاجرون من تقدم.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الاستقرائي الوصفى ، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة من مصادرها المختلفة ، ثم تحليلها واستخلاص النتائج منها.

محتويات البحث:

المقدمة

الفصل الأول: (هجرة العقول البشرية العربية)

المبحث الأول: تعريف ظاهرة هجرة العقول البشرية

المبحث الثاني: حجم الظاهرة في الدول العربية وفى مصر

المبحث الثالث: أسباب هجرة العقول العربية

الفصل الثاني: (هجرة العقول البشرية المصرية)

المبحث الأول: أسباب هجرة العقول البشرية المصرية

المبحث الثاني: النتائج المترتبة على هجرة العقول البشرية المصرية

الفصل الثالث: (تقييم ظاهرة هجرة العقول البشرية)

المبحث الأول: كيفية الاستفادة من ظاهرة هجرة العقول البشرية

المبحث الثاني: الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية

الخلاصة

المراجع



الفصل الأول (هجرة العقول البشرية العربية)

مقدمة:

أصبحت ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية تشكل مشكلة كبيرة للحكومات والمنظمات على حد سواء، وأكدت التقارير أن تلك الهجرة التي تكاد لا تتوقف تتسبب في خسائر مالية باهظة^(١)، كما تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خصوصاً من الكوادر العلمية المتخصصة. وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة.

المبحث الأول

تعريف ظاهرة هجرة العقول البشرية

إن مصطلح هجرة العقول، أو نزيف العقول، أو هجرة الكفاءات، أو النقل العكسي للتكنولوجيا. هي مترادفات لمعنى واحد يهدف بها هجرة العقول البشرية، وهو مصطلح ابتدعه البريطانيون لوصف خسائرهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة إلى خارج بريطانيا وخاصة الولايات المتحدة.

وبناءً على ذلك فانه هناك العديد من التعريفات الخاصة بهذه الظاهرة تختلف في الألفاظ ولكنها تتفق في المضمون، فمنها على سبيل المثال:

1) <http://www.shabablek.com/vb/showthread.php?>

هجرة العقول هي :

«غياب العناصر البشرية الحيوية واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته وهذا الغياب يؤدي إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية ، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله»^(١).

بينما تعرف منظمة اليونسكو هجرة العقول بأنها :

«نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة ، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيات».

لأن هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري.

ومنهم من عرف نزيف العقول أو هجرة العقول بأنها^(٢) :

«تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء الوقاد العيش والعمل في بلدان أجنبية وفي خدمة شعوب من غير شعوبهم الأمر الذي يعنى هدر الجهود وتبديد الأموال الهائلة التي خصصتها أوطانهم لهم كي يتحولوا من أشخاص عاديين إلى علماء وأطباء وأساتذة بالمستوى الذي يؤهلهم للعمل ليس فى بلدانهم ولكن في مجتمعات يعدونها أرقى أو أفضل من مجتمعاتهم».

(١) نادر الفرجاني: هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي -

مركز المشكاة للبحث - القاهرة سنة ٢٠٠١

(٢) حمد الدعوى - هجرة الكفاءات العلمية - بحث منشور على الانترنت

ومنهم من عرفها بأنها^(١) :

«الهجرة الدائمة للكفاءات أو الفئات الأكثر تعليما وتأهيلا عادة خريجي
التعليم العالي وما فوقه إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال
تخصصاتهم أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية ومستوى معيشة أفضل لها ولاسرها».

المبحث الثاني حجم ظاهرة هجرة العقول البشرية

مقدمة:

تشكل ظاهرة هجرة العقول العربية «الكفاءات العلمية» من الدول العربية
إلى الدول الغربية أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها.
هذا وقد اتسعت هذه الهجرات كثيرا في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل
متعددة سوف نتناولها بالتفصيل في الفصل القادم ، ولعقود سبقت كانت الدول
العربية نفسها مصدر هجرات متبادلة للعقول ولم تكن لتشكل آنذاك ظاهرة سلبية
لأنها كانت توظف خبراتها في خدمة تطور المجتمعات العربية ، ولكن ما يحدث
الآن لهجرة هذه العقول خارج أوطانها العربية وبهذه الأعداد هو ما يدعو إلى
القلق.

وللتعرف على حجم هذه الظاهرة في الدول العربية عامة وفى مصر بصفة
خاصة فلا بد من التعرف على أعداد هؤلاء المهاجرين من الدول العربية عامة
ومن مصر بصفة خاصة.

(١) د/ أشرف العربي - نحو بيئة جاذبة لراس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة - بحث منشور
بمجلة اقتصاد المعرفة - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة - سنة ٢٠٠٦
ص ١٨٦.

أولاً: حجم الظاهرة في العالم العربي:

قام العلماء العرب في الغرب في الآونة الأخيرة بإنشاء شبكة للعلماء العرب في المهجر تسمى «شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج» والتي تعرف اختصاراً باسم «الستا ALSTA» وتهدف الشبكة إلى التعريف والكشف عن مواقع الكفاءات في الدول الغربية ورصد إسهاماتها في مسيرة التقدم العلمي الحديث.

وبالرغم من ذلك فإنه لا يمكن رصد جميع الكفاءات العربية بالمهجر ذلك أن تلك الكفاءات تتراوح ما بين الفني والاحصائي والتاجر إلى العلماء من حملة الشهادات العليا وغيرهم، إلا أن المتميزين من أساتذة الجامعات وحملة الدكتوراة يمكن الوصول إليهم لأنهم يشغلون مراكز مرموقة في كل من الجامعات ومراكز الأبحاث والوكالات المتخصصة علاوة على أنهم من ابرز العاملين في مجال البحث والتطوير على المستوى العالمي^(١).

والإحصاءات الأولية تشير إلى وجود (٢٨٤) أستاذاً جامعياً في مجال العلوم الهندسية والتطبيقية، (١٧٩) أستاذاً في مجال العلوم الحياتية والزراعية، (١٥٢) أستاذاً في مجال الصحة، و(٢٢٥) أستاذاً في العلوم التطبيقية والرياضية، و(١٣٦) أستاذاً في مجال العلوم الإدارية^(٢).

وهذا يعني أن نسبة العقول العربية المشاركة في التقدم العلمي والتربوي والتكنولوجي في الدول المتقدمة تصل إلى (٢٪) من مجموع المتميزين فيها.

١) عبد السلام نوير - سياسة البحث العلمي وهجرة الكفاءات في مصر - مؤتمر هجرة الكفاءات

والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٣ م.

٢) دراسة أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الإمارات - مايو سنة ٢٠٠٤ (بالألف).

ووفقا لإحصاءات أخرى فق قدر عدد العلماء والأطباء والمهندسين ذوى الكفاءات العالية من العرب في بلاد الغرب بما لا يقل عن (٤٥٠) ألف^(١).

وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة إلى أن الوطن العربي يساهم بـ(٣١٪) من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وان (٥٠٪) من الأطباء و (٢٣٪) من المهندسين و(١٥٪) من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وان (٥٤٪) من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، كما يشكل الأطباء العرب ف بريطانيا حوالي (٣٤٪) من مجموع الأطباء العاملين فيها، وان ثلاث دول غنية هي أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيد نحو (٧٥٪) من المهاجرين العرب، تحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من العقول العربية بنسبة (٣٩٪) تليها بريطانيا (٢٠٪) ثم كندا (١٣,٣٪) ثم أسبانيا بنسبة (١,٥٪)^(٢).

وتشير تقارير أصدرتها كل من الجامعة العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة إلى وقائع وأرقام حول ظاهرة هجرة العقول العربية إلى الخارج، حيث قدرت هجرة الكفاءات العربية بـ(٣١٪)، كما أن هناك أكثر من مليون خبير ومتخصص عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرين ويعملون في الدول المتقدمة^(٣).

1) <http://meshkat.net/new/contents.php?>

2) <http://www.shabablek.com/vb/showthread.php?>

٣) دراسة صدرت عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (مرجع سابق).

أما عن الخسائر التي منيت بها الدول العربية نتيجة هجرة العقول^(١):

فقد قدرت الخسائر التي منيت بها الدول العربية بسبب هجرة العقول بـ(١١) مليار دولار في السبعينات ٠ أما اليوم فقد تضاعفت هذه الخسائر عشرين مرة لتصل إلى (٢٠٠) مليار دولار تقريبا، وذلك حسب تقديرات منظمة العمل العربية.

والأكثر من ذلك خطورة هو ما قاله الكندي «ريفيين برنز» في كتابه «القرن المالي» قال إذا افترضنا أن تعلم أحد المهاجرين العرب يكلف بلده في المتوسط عشرة آلاف دولار فإن ذلك يعنى تحويل (١٨) مليار دولار من الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة وأوروبا كل عام.

ثانيا: حجم الظاهرة في مصر:

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة يمكن الاعتماد عليها حول أعداد المصريين المهاجرين من مصر، ومستوى تعليمهم وتخصصاتهم، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي وردت في العديد من الدراسات السابقة التي يمكن الاعتماد عليها لإعطاء صورة ولو تقريبية عن حجم ظاهرة هجرة العقول المصرية ومدى خطورتها فتعتبر مصر هي الخاسر الأكبر من بين الدول العربية من هجرة العقول، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للعلماء والمهندسين المهاجرين إلى أمريكا بنحو (١٥٪) للمهندسين و(٧٥٪) للعلماء، إذ يبلغ نصيب مصر (٦٠٪) من العقول المهاجرة إلى أمريكا وحدها وذلك في الفترة من (سنة ١٩٨٠ - سنة ١٩٨٤)^(٢).

(١) المنشاوى - خسائر مصر من هجرة العقول والكفاءات في ٥٠ عاما - مؤسسة جيل سوفت المحدودة - بحث منشور على الانترنت.

(٢) يرجع ذلك إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجى.

أما عن أعداد العقول والكفاءات المصرية الموجودة بالدول الغربية وتوزيعها
على كل دولة فيوضحها الجدول التالي^(١) :

جدول رقم (١) العقول والكفاءات المصرية بالخارج سنة ٢٠٠٣م
(بالألف)

الدولة	العدد	الدولة	العدد
أمريكا	٣١٨	فرنسا	٣٦
كندا	١١٠	ألمانيا	٢٥
استراليا	٧٠	سويسرا	١٤
بريطانيا	٣٥	هولندا	٤٠
النمسا	١٤	ايطاليا	٩٠
أسبانيا	١٢	اليونان	٦٠

وتتضمن هذه الأرقام الكثير من الفئات في مهن وتخصصات مختلفة.
وتتجلى الخطورة في أن أعدادا كثيرة من هؤلاء يعملون في أهم التخصصات
الخرجة والاستراتيجية مثل الجراحات الدقيقة، والطب النووي، والعلاج
بالإشعاع والهندسة الالكترونية، والميكروالالكترونية، والهندسة النووية، وعلوم
الليزر وتكنولوجيا الأنسجة، والفيزياء النووية، وعلوم الفضاء، والميكروبيولوجى
والهندسة الوراثية، بالإضافة إلى العلوم الإنسانية^(٢).

(١) عبد السلام نوير - سياسة البحث العلمي وهجرة الكفاءات في مصر - مؤتمر هجرة الكفاءات
والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - القاهرة سنة ٢٠٠٣م.
(٢) المرجع السابق.

أما عن تخصصات هؤلاء الخبراء المصريين في الخارج ، فيمكن التعرف عليها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢) توزيع الخبراء والعلماء المصريين في الخارج تبعاً للتخصصات سنة ٢٠٠٣م.

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
الطب	٤٦٢	١٨,٣
الهندسة	٨٠٩	٣٢,٣
العلوم الأساسية	٢٠١	٨
الزراعة	١٢٤	٥
العلوم الإنسانية	٩١٩	٣٦,٥
المجموع	٢٥١٥	١٠٠

أما بالنسبة للخسائر التي منيت بها مصر نتيجة هجرة الكفاءات العلمية منها :
قدرت إحدى الدراسات الخسائر الناجمة عن هجرة حوالي (٧٦) ألف
طبيب مصري من حملة الدكتوراة أو ما يعادلها حتى سنة ٢٠٠١ بحوالي (١٤٠)
مليار دولار^(١).

وفي دراسة أخرى ذكرت أن الإهدار في الاستثمار التعليمي للكفاءات
المصرية المهاجرة من ذوى التعليم الجامعي وما فوقه قدر بما بين (٤٣ و ٦٢) مليار
جنيه^(٢).

١) عيسى المهنا - آثار هجرة وتهجير العلماء والمهنيين العرب - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

٢) سعد حافظ - الأبعاد الاقتصادية لهجرة الكفاءات - رؤية تحليلية - مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - القاهرة سنة ٢٠٠٣

وبغض النظر عن تلك التقديرات الكمية والتي يمكن أن يشكك في صحتها فإنه يمكن القول أن الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ❖ والمرسلة لأكبر عدد من الكفاءات العلمية ❖ هي الخاسر الأكبر من هجرة هذه العقول القادرة على قيادة التنمية في بلادها والتي هي في اشد الحاجة إليها ، وهذه الخسارة الأدبية تفوق الخسائر المالية لان مثل هذه الكفاءات إذا ما أحسن استغلالها فإنه يمكنها بالفعل الدخول باقتصاديات بلادها إلى عصر التقدم والتكنولوجيا.



المبحث الثالث

أسباب هجرة العقول البشرية من الدول العربية

في الحقيقة أن فكرة المؤامرة في ظاهرة هجرة العقول البشرية لا تبدو صحيحة، بل هي حياد عن الحقيقة والواقع، خصوصا وإن العقول البشرية المهاجرة تغادر أوطانها عادة وهي مشاريع عقول أو ما يطلق عليها «بالعقول الممكنة».

لذلك فإنه يمكن أن نرجع أسباب هجرة العقول البشرية العربية إلى نوعين من الأسباب: الأول منها يطلق عليه «الأسباب الدافعة» أو عوامل الطرد. والثاني يطلق عليه «أسباب استقطاب الدول المتقدمة للعقول البشرية العربية» أو ما يسمى عوامل الجذب^(١).

أولاً: الأسباب الدافعة أو عوامل الطرد:

يمكن أن نرجع ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية إلى خمسة أسباب أساسية تبعا لهذا النوع من الأسباب وهي:

(١) ضعف وانعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب تخصصاتهم في بلادهم.

وينطبق هذا السبب تحديدا على أصحاب التخصصات النادرة مثل الجراحات الدقيقة والهندسة الوراثية وعلوم الليزر والذرة والفضاء.

(١) محمد ربيع - هجرة الكفاءات العلمية - جامعة الكويت سنة ١٩٧٢ بحث منشور على الانترنت.

٢) ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات والدليل على ذلك تدنى مستوى الدخل للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في الدول النامية عامة، مما يوجد إحساس بعدم تقدير العلماء في معظم الدول النامية.

٣) انعدام التوازن في النظام التعليمي مما يعمل على فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية، حيث يتسم نظام التعليم في الدول النامية بانفصاله عن الواقع العملي.

٤) عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والذي يؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم أو تضطربهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً للبحث عن بيئة بحثية ملائمة.

٥) بعض الأسباب المتعلقة بالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات، والتي تصل في بعض الدول العربية إلى عدم الثقة في أصحاب الاختراعات والأفكار التقليدية.

وإذا كانت الأسباب السابقة تتواجد أو تنتفي في بعض الدول العربية أو تتواجد في وقت دون آخر، فإن هناك سبب لهجرة العقول البشرية العربية موجود في أغلبها إن لم يكن كلها ألا وهو:

ضعف الاهتمام بالبحث العلمي:

إن ما يؤكد قوة هذا السبب في حدوث هجرة العقول العربية تلك البيانات التي وردت في هذا الصدد فقد جاء في إحدى التقارير^(١):

إن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز (٠,٢%) من اجمالي الموازنات العربية. في حين إن ما تنفقه أمريكا وحدها على البحث

١) دراسة أجراها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - (مرجع سابق).

العلمي يساوي (٣,٦٪) من اجمالي موازنتها، وتنفق السويد (٣,٨٪) وسويسرا واليابان (٢,٧٪)، وإسرائيل (٢,٦٪)، وفرنسا والدنمرك (٢٪) على البحث العلمي من اجمالي موازنة كل دولة على حدى.

هذا يعنى أن المخصصات المالية للإنفاق على التعليم في الدول العربية متدنية للغاية، فكيف تبنى وتربى عقول في هذا التدني من المخصصات المالية! ولنضرب مثلا على ذلك، ما نشر في تقرير الأمم المتحدة في سبتمبر سنة ٢٠٠٥ عن أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم، لم يتضمن هذا التقرير ولو جامعة عربية واحدة في حين كان نصيب أمريكا وحدها (١٩٠) جامعة من اجمالي (٥٠٠) جامعة التي وردت في التقرير.

ثانيا: الأسباب الجاذبة للعقول البشرية المهاجرة:

يمكن تحديد أسباب الجذب للعقول البشرية العربية فيما يلي:

(١) الريادة العلمية والتكنولوجية للدول الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلاد.

(٢) توفر ثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مهمة ومجزية ماديا تشكل إغراء قوى للمهاجرين.

(٣) إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءتهم وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة لوسع وأكثر عطاء من جهة أخرى.

أي انه يمكن القول بان ما توفره الدول المتقدمة من تربة بحثية خصبة ومنظومة ثقافية قيمة والاهتمام بالعلم. يشكل إغراء يصعب على العقول العربية التي تربت في بيئة بحثية فقيرة مقاومته.

هذا بالإضافة إلى ما تفرضه اقتصاديات العولمة التي تفرض على العقول
البشرية أن تتجه حيث يمكنها أن تكون مفيدة.



الفصل الثاني (هجرة العقول البشرية المصرية)

مقدمة:

تعتبر مصر من أكثر الدول العربية تضررا من هجرة عقولها البشرية إلى الخارج، كما أن جميع الدلائل تؤكد أن مصر لم تنجح حتى الآن في كبح جماح التيار المتزايد لهجرة تلك العقول أو حتى الاستفادة منها قدر المستطاع أثناء تواجدها في بلاد المهجر.

وفيما يلي سوف نستعرض جوانب هذه الظاهرة في المجتمع المصري سواء من حيث الأسباب التي أدت إلى وجودها بنوعها الطاردة منها والجاذبة بأنواعها المختلفة، وكذلك النتائج المترتبة عن هذه الهجرة بنوعها أيضا الإيجابية منها والسلبية.

المبحث الأول

أسباب هجرة العقول البشرية المصرية

تمثل هجرة العقول البشرية المصرية مشكلة كبيرة خاصة بعد الأرقام التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي أشارت إلى أن عدد المصريين المهاجرين من العلماء وحدهم تتعدى العشرة آلاف مهاجر. ولاشك أن لزيادة أعداد الكفاءات المصرية المهاجرة له أسباب، كما يترتب عليه نتائج.

وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل الذي يحتوى على بحثين الأول يتناول
الأسباب التي أدت إلى هجرة العقول البشرية المصرية وهى نوعان^(١) :

الأول : أسباب طاردة تعمل على دفع هذه الكفاءات إلى ترك أوطانهم.

والثاني : أسباب جاذبة متوافرة في الدول الغنية المتقدمة والتي تعمل على
جذب هذه الكفاءات المهاجرة إليها، وهذا النوع من الأسباب لا يقل أهمية عن
النوع الأول وذلك لان قرار الهجرة تتحكم فيه بالدرجة الأولى العوامل الجاذبة
وليست الطاردة وحدها، وذلك لأنه إذا ما توافرت العوامل الطاردة ولم تتوافر
العوامل الجاذبة فلن تكن هناك هجرة للعقول .

أولاً: الأسباب الطاردة «الدافعة» لهجرة العقول البشرية المصرية:

تمثل هذه الأسباب النوع الأول من أسباب هجرة العقول البشرية المصرية،
ولكنها في نفس الوقت تنقسم إلى عدة أسباب فرعية منها:
الأسباب الاجتماعية :

تمثل الأسباب الاجتماعية عامل هام من العوامل الطاردة للعقول البشرية
المصرية وتمثل هذه الأسباب في^(٢) :

(١) المحسوبة :

تلعب المحسوبة دوراً حاسماً في التقدم الوظيفي في المجتمعات العربية

(١) أويس عطوة الزنط - البناء التكنولوجي للدول النامية - النقل والنقل العكسي - المكتبة الأكاديمية
- سنة ١٩٩١م.

(٢) محمود فهمي الكردي - الجوانب الاجتماعية لهجرة العقول العربية - بحث منشور في مؤتمر هجرة
الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - القاهرة سنة ٢٠٠٣

ومجتمعنا المصري بصفة خاصة، كما أن التقدم العلمي في الرقى الوظيفي هو هامشي بالمقارنة بالمحسوبة.

علاوة على أن هذه المحسوبة أوجدت نوعاً من عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع، فادى إلى صعود شرائح اجتماعية جديدة وهبوط أخرى.

ومن ثم فإن عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بالصورة المطلوبة دفع بالكفاءات العلمية للبحث عن دور لها مما جعلها تتجه نحو العالم الخارجي المتقدم باحثه لها عن مكان لم تجده في مجتمعاتها.

٢) الشعور بالانتماء أكثر نحو الوطن الجديد:

إن غالبية العقول المهاجرة هم ممن قضوا سنوات الدراسة الطويلة بالخارج خاصة طلاب الدكتوراة، فبعد قضاءهم هذه السنوات الطويلة في هذه المجتمعات الخارجية يصبحوا أكثر تكيفاً معه وأكثر تشرباً لثقافته، وبذلك يصبح ارتباطهم بالوطن الجديد ارتباطاً وثيقاً بقيمه وعاداته وتقاليده ونظم الحياة فيه، ولذلك عندما يفكرون في الرجوع إلى البلد الأم لا يستطيعون لعدم تكيفهم مع الأوضاع السائدة فيه فيقررون الاستمرار في البقاء، ويفضلوا الهجرة عن الرجوع للبلد الأم.

٣) ضعف أو انعدام تقبل التغير بالوطن:

إن أعداد كبيرة من العقول المهاجرة الذين يتلقون تعليمهم بالخارج ويعودون إلى بلادهم يجدوها لا تستطيع أن تتوافق بسرعة مع ما يجري في مجتمعات العالم المتقدم من تغيرات، أي أن هذه الفئة بالذات هم أكثر تأثراً بالفجوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، لذلك يتخذون قرارهم بالبقاء حيث المجتمعات متفتحة على كل جديد ومستحدث.

٤) فقدان احترام الذات بالنسبة للعائدين^(١):

إذا ما فكر أصحاب الكفاءات الذين تعلموا وعملوا في المجتمعات المتقدمة العودة إلى بلادهم ، للأسف لا يشعروا بقيمتهم في مجتمعهم مثلما كانوا يشعرون بها في المجتمع الخارجي ، حيث أن الأنظمة في المجتمعات النامية عموماً أنظمة جامدة تعامل الجميع بنفس المقاييس ولا تعطي للمتميز ما يشجعه على المزيد من البذل والعطاء ، كما أن مجال العمل والبحث والتطوير محدود أمام المتميز مما يجعله بين خيارين إما الاستكانة والقبول بالأمر الواقع وهذا أسلوب راح ضحيته آلاف من العلماء المتميزين ومازال يذهب ضحيته أعداد هائلة في وقتنا الحاضر ، والخيار الثاني هو قبول العروض المغرية التي يقدمها الغرب والتي لا توجد في الوطن الأم.

٥) نصيحة شريك العمر ومستقبل الأولاد:

أثبتت التجارب أن نصيحة شريك العمر سواء كان الزوج أو الزوجة عنصر مهم في اتخاذ القرار بالبقاء بالخارج والعيش في الدول المتقدمة ، فاغلب هؤلاء قد كونوا أسراً وأنجبوا أطفالاً وفي حالة اتخاذ قرار الرجوع إلى بلادهم يصبح مستقبل الأطفال وتعليمهم شغلهم الشاغل وبذلك لا يستطيعون أن يقطعوا برامج تعليمهم ، كما لا يوجد عند الآباء المهاجرين ضماناً لمستقبل أبنائهم ووظائفهم في البلد الأم.

١) سويلم جودة - الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات المصرية إلى الدول الصناعية - ورقة عمل مقدمة في مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة ٢٠٠٣.

الأسباب الاقتصادية:

مما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل الطارئة للعقول العربية بصفة عامة، والدليل على ذلك أن أكثر العلماء المهاجرين ينتمون إلى دول فقيرة جدا، ويتمثل هذا العامل في عدة أسباب هي:

(١) مصدر الدعم المادي:

من المعروف أن الدراسة بالخارج عالية التكاليف سواء كانت التكاليف خاصة بالمصروفات الجامعية أو تكاليف المعيشة فهي تسبب أعباء باهظة.

فمن المؤكد أن الطلاب الذين يتلقون دعما ماديا من دولهم الأم يكونوا أميل لان يعودوا إلى أوطانهم بعد انتهاء دراستهم، أما الطلاب الذين يحصلون على منح من الجامعات أو المعاهد الأجنبية التي يدرسون بها فيميلون أكثر نحو البقاء بالخارج، لذلك فمن الأسباب المستجدة التي تدفع إلى مزيد من الهجرة، عدم القبول في الجامعات مما يدفع بالبعض إلى السفر للخارج للدراسة على حسابه الخاص.

(٢) انخفاض المستوى المعيشي^(١):

من سمات الدول النامية عامة هي انخفاض المستوى المعيشي الناتج عن انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر، والتي سوف نتحدث عن كل منها تفصيلا فيما يلي:

(١) محمد رياض - الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات - مجلة النبأ - العدد ٥٧ سنة ٢٠٠١ - بحث

منشور على الانترنت

أ) مستوى الدخل^(١):

لا شك أن لانخفاض مستوى الدخل اثر على هجرة الكفاءات من مصر، حيث تنشأ الكفاءات المصرية المهاجرة منها في بيئة معيشية تصنف حسب دليل الفقر البشرى ضمن مجموعة الدول المتوسطة، ووفقا لهذا الدليل فان حوالي (٣,١٪) من السكان لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين، ويزيد معدل الأمية للقراءة والكتابة عن (٥٠٪) ويحرم (١٣٪) من السكان من الحصول على المياه المأمونة و(١٪) على الخدمات الصحية و (١٢٪) من الصرف الصحي ويعيش تحت الفقر (٢٣,٣٪) من السكان وفق هذا التقرير^(٢). يتراوح متوسط دخل الفرد في السنوات الخمس الأخيرة بين (١٠١٥ – ١٤٠٠) دولار دون اى اعتبار للفروق الحادة في توزيع الدخل.

ويندرج اغلب الكفاءات تحت ظل أصحاب الدخول الثابتة، وعلى الرغم من زيادة معدلات الأجور في الفترة الأخيرة والتي تراوحت ما بين (١,١٪- ٢,١٪) إلا أن الأسعار زادت ما بليون (٢,٨٪- ٢,٣٪).

ويضرب الدكتور/ سعد حافظ (٤) مثلا على ذلك بأجور الكادر الجامعي حيث تقع أجور العاملين بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية في مصر تحت طائفة أصحاب الأجور الثابتة والمجمدة باللوائح الاجرية، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الظاهري للأجور النقدية لهذه الفئة فهي تقل عن نصف نظيرتها بالكادر القضائي وعن (١٥٪) من رواتب العاملين بالهيئات الدبلوماسية.

١) أشرف العربي - نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة - اقتصاد المعرفة -

مركز بحوث ودراسات الدول النامية - جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

٢) مصر تقرير التنمية البشرية - معهد التخطيط القومي والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة

وعلى الرغم من زيادة معدلات الأجور الثابتة والمتغيرة من سنة ١٩٨٨ وحتى الآن بما يقارب (٧٠٪) فإن معدلات زيادة المتوسط العام لأسعار المعيشة في الحضر قد سجلت زيادة تقدر بنحو (٣٥٢٪) بالإضافة إلى عدم حصول هذه الفئة على ما كانت تتمتع به من مزايا عينية، فهذا الانخفاض في مستوى الدخل إما أن يستنزف قدرات وطاقات الباحثين العلميين في تحسين مستوى المعيشة كالاشتغال بمهام وظيفية أخرى مدرة للدخل وإما تفضيل الهجرة.

ب) البطالة :

إن غالبية الكفاءات المصرية المهاجرة يعللون سبب هجرتهم إلى وجود فرص للعمل في الدول المستقبلية لهم وعدم توافرها لدى مصر، وذلك بسبب البطالة المفشية خاصة بين خريجي الجامعات.

بالرغم مما أعلنته الجهات المختصة من تحقيق خطوات ايجابية في طريق التنمية إلا أن البطالة لا زالت ترتفع سنة بعد أخرى فقد وصل معدل البطالة (٩,٩٪) سنة ٢٠٠٣م مقارنة بـ (٩٪) سنة ٢٠٠٢م.

والشاهد أن البطالة في مصر هي بطالة متعلمة، فالغالبية العظمى من عاطلين من خريجي الجامعات وهي تزداد سنة بعد أخرى، ووفقا للبيانات التي أعلنتها اللجنة العليا للتشغيل فإن العدد الاجمالي للمتعطلين بلغ (٣.٤) مليون منهم (٣) ملايين متعلم وذلك سنة ٢٠٠١ مما يعنى أن المتعلمين يشكلون نحو (٨٧,٣٪) من عدد المتعطلين.

ج) الفقر :

للعوامل الاقتصادية أثر على هجرة الكفاءات المصرية، واهم هذه العوامل هو الفقر.

والفقر لا يقتصر على مفهوم واحد، ولكنه يمتد ليشمل فقر الإمكانيات والقدرات، والذي يعكس نقص الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة، ويرتبط الفقر أيضا بنقص التشغيل أو ما يعرف بالبطالة.

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية في سنة ٢٠٠١ أن نسبة السكان المصريين الذين يعيشون دون حد الفقر وصل إلى (١٧٪) سنة ٢٠٠٠ يبلغ عددهم (٣٤) مليون وتأكيداً على ما جاء بهذا التقرير ما أعلنه تقرير التنمية البشرية المصري والصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ٢٠٠٤ والذي أعلن أن (١٦,٧٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر وهم يمثلون (١١,٣) مليون نسمة.

٣) انخفاض كفاءة البحث العلمي:

يرى الكثيرون أن الأسباب التي تدفع لهجرة الكفاءات المصرية تأتي في مقدمتها الأسباب العلمية والمادية والتعليمية، وذلك لأن هناك آلاف من العلماء المصريين لم يوفر لهم المجتمع المصري فرص تحقيق طموحاتهم العلمية فهاجروا إلى المجتمعات الغربية. حيث البيئة المجتمعية الحاضنة للكفاءات والتي تعرف أهمية البحث العلمي وتحترم العلم وتقدر العلماء فأبدعوا وتفوقوا وساهموا بفاعلية فيما وصلت إليه تلك المجتمعات من تقدم^(١).

وتؤكد التجارب التاريخية أن البحث العلمي الجاد كان دائما السبيل الرئيسي لتطوير وتنمية المجتمعات المختلفة، ومن الدلائل الهامة على أهمية البحث العلمي ما تحقق من معدلات مرتفعة للتنمية في الدول المتقدمة حاليا والتي أعطت اهتماما متزايدا للبحث والتطوير ووفرت كل الامكانيات اللازمة لإيجاد بيئة حاضنة ومشجعة على الإبداع والابتكار، ويتفق الكثيرون على أن سببا أساسيا من

١) سعد حافظ - الأبعاد الاقتصادية لهجرة الكفاءات - رؤية تحليلية - مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٣

أسباب تخلف الدول النامية عن ركب التنمية هو إهمال جانب البحث العلمي، والوضع في مصر لا يختلف كثيرا عن الوضع في الدول النامية عموما.

فرغم التصريحات المتعاقبة من قبل المسؤولين والمثقفين والتي تؤكد على حتمية إعطاء أولوية متقدمة للبحث العلمي ورغم الجهود التي بذلت من أجل صياغة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في مصر، إلا أن تلك الجهود والتصريحات لم تتمخض حتى الآن عن سياسات عملية لتطوير وتفعيل مساهمة البحث العلمي في جهود التنمية.

فعلى الرغم من امتلاك مصر قاعدة علمية كبيرة، حيث يوجد بها نحو (١٢٠) آلاف باحث يعملون في أنشطة علمية وتكنولوجية مختلفة منهم حوالي (٥٠) ألف من حملة الدكتوراة والماجستير، إلا أن كل الشواهد تؤكد أن هناك إهدارا شديدا في هذه الموارد البشرية، لذلك سوف نتعرف على المناخ الحالي للبحث العلمي في مصر للحكم على ماذا كان سبب من الأسباب الطارئة للكفاءات المصرية أم لا؟^(١).

يتسم المناخ الحالي للبحث العلمي في مصر بعدة سمات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم وضوح استراتيجية محددة للتنمية في مصر^(٢):

في ظل وضوح استراتيجية محددة للتنمية في مصر يصبح من الصعوبة بمكان التحدث عن استراتيجية واضحة ومستقرة للبحث العلمي ترتبط فيها مخرجات

(١) الأمثلة على ذلك كثيرة منها: د/ أحمد زويل، فاروق الباز، محمد البرادعي، مجدي يعقوب ... وغيرهم.

(٢) على حبيش - صعوبات تنفيذ استراتيجية البحث العلمي - البحث العلمي والتنمية في مصر - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤ م.

العمل البحثي بمتطلبات التنمية من جهة ، وتتفاعل في ظلها مراكز البحث العلمي مع وحدات الإنتاج بما يحقق الهدف التنموي من العملية البحثية من جهة أخرى^(١).

على عكس الحال في الدول المتقدمة مثل اليابان ، فهناك تحديد للاولويات تسعى السياسات المختلفة لتحقيقها بما يمكن مراكز الأبحاث والجامعات من القيام بدورها بالكفاءة المطلوبة() :

• ضعف الوعي لدى المجتمع المصري بأهمية البحث العلمي :

أدى كل من معدلات الأمية وتدهور مستوى المتعلمين وتخلف وسائل الإعلام عن القيام بدورها الثقافي ، فضلا عن عدم نجاح جهود البحث العلمي في الفترات السابقة في تحقيق نجاحات تنموية * أدى كل ذلك إلى شيوع ثقافة شعبية غير واعية بأهمية البحث العلمي ومن ثم غير مشجعة على تطويره مما يجعله عامل طرد قوى لاي كفاءة مصرية.

• ضعف الطلب على مخرجات البحث العلمي في مصر :

تشير الدراسات إلى تدنى الطلب على البحث العلمي في مصر حيث أن (٨٦٪) من الإنفاق على البحث العلمي هو إنفاق حكومي بينما تبلغ مساهمة قطاع الصناعة حوالي (٤٪) فقط. في حين أن الهند ساهم فيها القطاع الخاص

(١) الدين هلال - البحث العلمي والتنمية - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤م.

بحوالى (١٥٪) من جملة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير^(١)، وبلغت هذه النسبة (٦٢٪) في سنغافورا، و(٤٣٪) في ماليزيا، و (٣٣٪) في تركيا^(٢).

والحقيقة أن محدودية مساهمة الصناعة وقطاعات الإنتاج الأخرى في نفقات البحث العلمي وهو مؤشر واضح على ضعف الطلب على مخرجات البحث العلمي في مصر.

وهذا ما أكدته تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة ٢٠٠٣ من أن معظم مراكز البحث والتطوير في الدول العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلى منتج استثماري.

• اختلال الهيكل التنظيمي لمؤسسات البحث العلمي :

إن غالبية مؤسسات البحث العلمي العاملة في مصر هي مؤسسات تابعة للدولة ، كما أن (٧٠٪) من تلك المؤسسات توجد داخل الجامعات وهذا الوضع يمثل خللا واضحا في البيئة التنظيمية للبحث العلمي حيث أن أقسام البحث والتطوير التابعة للقطاع الخاص تلعب الدور الأكبر في هذا المجال في الدول المتقدمة ، كما أن انشغال العاملين في مجال البحث العلمي في الجامعات بالتدريس يمثل عائقا هاما أمام تفرغ هؤلاء بالقدر المطلوب للبحث العلمي.

• ضعف التمويل «ضعف الإنفاق على البحث العلمي» :

إن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في مصر تتسم بالقصور الشديد سواء من حيث القيمة المطلقة أو من حيث متوسط نصيب الباحث أو من حيث نسبتها إلى اجمالي الناتج القومي.

(١) محيا على زيتون - هل توجد بيئة حاضنة للبحث العلمي في مصر - - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤م.

(٢) جودة عبد الخالق - التمويل المحلي للبحث العلمي في مصر - - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤م.

فقد أوضحت التقارير أن متوسط نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) وصلت إلى (٠,٢٪)^(١).

وبالرغم من تواضع هذا الرقم إلا أن (٨٠٪) على الأقل منه توجه للإنفاق على الأجور والمرتبات ، بالإضافة إلى الإهدار الشديد وسوء التوزيع الواضح للجزء المتبقي من ميزانية البحث العلمي والتي تتمثل في تخصيص مبالغ كبيرة لبعض الأنشطة البحثية التي هي ابعد ما تكون عن اولويات ومتطلبات التنمية في دولة نامية كمصر.

وهذه المشكلة «ضعف الامكانيات المادية» تولد مشكلة أخرى هي ضعف امكانيات البحث العلمي من قواعد بيانات موثوق بها ومكتبات متطورة ومراجع حديثة وأجهزة ومعدات ومعامل وبنية مؤسسية وشبكات اتصال علمية متقدمة ، كل ذلك يقف عائقا أمام تقدم البحث العلمي في مصر.

• تدنى مستويات الأجور والخوافز المالية :

رغم الاعتراف المستمر بان العمل في مجال البحث العلمي هو من الأعمال الشاقة التي تتطلب مزيدا من الوقت والجهد والفكر وانقطاع عن كل ما قد يلفت انتباه الباحث إلا أن تدنى مستويات الأجور التي يحصل عليها هؤلاء الباحثون مقارنة بما يحصل عليه العاملون في مجالات متعددة اقل أهمية بكثير يجعل من تفرغهم لأعمال البحث مسألة مستحيلة ، الأمر الذي يؤثر بالسلب على نوعية البحوث المنتجة ، وكذلك على تمسك الكفاءات بالعمل في هذه المهنة الشاقة المنخفضة الدخل وبالتالي هجرتها.

(١) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الأول - المجلد التاسع والخمسون سنة ٢٠٠٦م.

والواقع أن كل ما سبق هو مظاهر لما يعانيه البحث العلمي في مصر حالياً من أزمة حقيقية تؤدي جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى إلى إيجاد مناخ عام طارد للكفاءات المصرية القادرة على كسر حلقة التخلف.

٤) نظام التعليم في مصر^(١):

إن التحليل المتعمق لمنظومة التعليم في مصر يشير إلى عدم كفاءة منظومة التعليم نتيجة ضعف وتدني كفاءة مكوناتها من مدخلات ومخرجات.

فالتعليم في مصر يعامل على أنه من الخدمات ولم ينظر إليه على أنه استثمار، والدليل على ذلك أن ما ينفق على تلميذ الزامى في دولة من دول الجوار يعادل عشرة أضعاف ما ينفق على نظيره المصري.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه مصر هو التعليم نتيجة العديد من الأزمات التي يمر بها نظام التعليم والتي يمكن تناولها من خلال مستويين هما:

أ) أزمة التعليم قبل الجامعي:

وتتمثل في:

- أزمة المباني التعليمية والتي لا تستطيع استيعاب التلاميذ فضلاً عن عدم جودتها.
- أزمة أحوال المعلم والمتمثلة في المعاملة المالية المتدنية وانخفاض مستوى أعادهم.

١) سو يلم جودة - تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٦ م.

- أزمة المناهج التي تهتم بالحفظ والتلقين بما يؤدي إلى سلبية المتعلم وعدم مشاركته في حلول مشاكل مجتمعه ، فضلا عن أن هذه المناهج تتسم بالجمود وعدم تلبيتها لمطالب البيئة.
 - أزمة كفاءة التعليم وتتضح في عدم قدرة مدرسي التعليم الإلزامى على استيعاب كل الملزمين مما يؤدي إلى التسرب في هذه المرحلة وبالتالي زيادة عدد الأميين.
 - النقل من الدول المتقدمة ، حيث لا يزال النظام التعليمي في مصر يفقد لعنصر المبادأة واقتصاره على التبعية في محاولة اللحاق بالدول المتقدمة.
 - افتقار المشروعات التعليمية إلى الشمول ، إذ أن الكثير منها لم يقوم على دراسات وحسابات دقيقة بل كانت ردود أفعال غير مدروسة.
 - ضعف فاعلية جهود محو الأمية ، والتي ترجع في معظمها إلى ضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم.
 - ضعف المخصصات المالية وعدم تنوع مصادرها ، إذ تتركز معظمها في مصدر واحد هو الحكومة.
- أزمة التعليم الجامعي :
- وتتمثل في :
- غياب المعايير المنضبطة للأداء الجامعي في جميع مستوياته.
- عدم تحرير الجامعة من قيودها الإدارية والمالية والتنظيمية وعدم الأخذ بالنظم الحديثة.
- القصور فى تطبيق الأساليب التكنولوجية فى الإدارة الجامعية.

غياب الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية ، وعلاقتها بالأعباء التعليمية والبحثية.

عدم التفرغ للعمل الجامعي وخاصة بالنسبة للقيادات الجامعية.

انخفاض المرتبات واللجوء إلى أساليب أخرى لزيادة الدخل.

كثرة الأعداد في الجامعات بما يفوق طاقاتها الاستيعابية.

ضعف العلاقة بين التخصصات المتاحة وسوق العمل.

عدم الاهتمام بالمناهج الجامعية وتطويرها وإدخال الأساليب الحديثة.

عدم وجود مقررات اختيارية في المناهج لمعظم الكليات والمعاهد العليا.

وعلى ذلك نجد أن التعليم في مصر بالرغم من كونه مستورداً إلا أنه لم يتم تطويره بعد نقله بصورة تجعل مدخلاته ومخرجاته تتلاءم مع موارد المجتمع المصري واحتياجاته خصوصاً مع متطلبات سوق العمل.

لذلك نجد أن منظومة التعليم في مصر أدت إلى تخريج متخصصين لا علاقة لهم بمتطلبات التنمية ، كما يعجز السوق المحلي عن امتصاصهم مما يولد لديهم الحافز إلى الهجرة خارج بلادهم.

الأسباب السياسية:

لا شك أن الاستقرار السياسي من أبرز العوامل المؤدية للحفاظ على العقول المتميزة ، فمن المعروف أن المجتمعات التي تتمتع بالاستقرار السياسي والتي مرت بخبرات سياسية داخلية وعبرتها إلى الثبات يستطيع أفرادها ومؤسساتها أن يتفرغوا لمهامهم الأساسية العلمية والعملية.

و خلاصة القول أن هناك أسبابا سياسية تقف وراء هجرة العقول منها^(١) :

(١) التمييز :

إن ظاهرة التمييز منتشرة جدا في مجتمعاتنا العربية مما يجعل العالم الشاب الموهوب الذي يعتمد على مواهبه فقط غير قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه ، فيضطر إلى الهروب للعالم الواسع حيث التعامل مع الكفاءات بدون اعتبار لاي انتماءات قومية أو دينية.

(٢) العولة :

إن هجرة الكفاءات من المتوقع أن تزيد أكثر من ذلك باشتداد العولة بسبب هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية حيث تعتمد على إقامة سوق عمل عالمي واحد يختص بالكفاءات العالية التي ترى الدول المتقدمة فائدة في اقتناصهم من الدول النامية وخاصة مصر ، فهي تمثل مصنع تفريغ الكفاءات للدول المتقدمة.

(٣) عدم تولي العلماء العائدين لمراكز قيادية بالبلد الأم :

يشكو العديد من العلماء المصريين المهاجرين من أنهم إذا ما قرروا العودة إلى الوطن فانه لا يعهد إليهم بمراكز أو مناصب قيادية تناظر تلك المناصب التي يتولون قيادتها في المهجر.

(٤) غياب الاستقرار السياسي :

يتضح أهمية هذا العامل وراء هجرة الكفاءات العربية في دول مجاورة تعاني من اضطرابات سياسية ، كالعراق وفلسطين وجنوب أفريقيا ، غير أن هذه

(١) محسن خضر - هجرة العقول - نزيف العقول العربية: اغتراب المجتمع العلمي - مجلة التقدم العلمي عدد (٣٦) سنة ٢٠٠١م.

الأحداث أصبح لها تأثير على الكفاءات المصرية لما أشيع من أن منطقة الشرق الأوسط عموماً أصبحت غير آمنة سياسياً.

ثانياً: الأسباب الجاذبة لهجرة العقول البشرية المصرية:

تمثل هذه الأسباب النوع الثاني من أسباب هجرة العقول، وكما سبق أن ذكرنا أن هذا النوع من الأسباب لا يقل أهمية عن النوع الأول «الأسباب الطاردة» لأنه إذا ما توافرت العوامل الطاردة ولم تتوافر العوامل الجاذبة فلن تكن هناك هجرة للعقول.

ومن البديهي أن تكون عوامل الجذب أو الأسباب الجاذبة لهجرة العقول هي الوجه الآخر لعوامل الطرد، أي أنه يمكن القول أن عوامل الجذب للعقول المصرية للخارج ما هي إلا صورة عكسية لعوامل طردها من الوطن.

وعلى ذلك يمكن تلخيص عوامل الجذب فيما يلي:

- (١) ارتفاع مستويات الأجور في الخارج.
- (٢) التقدم العلمي هو المعيار الأساسي للتوظيف.
- (٣) الاهتمام بتطوير التعليم والبحث العلمي ومنح الحوافز الكافية للبحث والتطوير.
- (٤) وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة.
- (٥) الاستقرار السياسي وحرية الفكر والبحث.
- (٦) وجود المناخ الملائم للعمل والبحث.
- (٧) التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة لجذب الكفاءات إليها من توفير الموارد المالية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مجزية.

المبحث الثاني نتائج هجرة العقول البشرية المصرية

مقدمة:

تباين الآراء حول طبيعة نتائج هجرة العقول الكفاءات ، فهناك من يرى أن دول الأصل المصدرة للكفاءات تجنى ثمارا ايجابية نتيجة هجرة كفاءاتها ويبررون أصحاب النتائج الايجابية ذلك بان الهجرة هي أولا حق انساني للعالم والباحث وللعلم أيضا.

وثانيا أنها تعنى المشاركة في إنتاج المعرفة الإنسانية وتطويرها ، حيث أن العلم لا وطن له ، وثالثا بقاء الجسور مشدودة بالوطن الأم بقصد الاستفادة من خبرات العلماء المهاجرين.

وفى مقابل هذه الرؤية المتفائلة هناك رأى آخر معارض لهجرة الكفاءات يرى أن هجرة العقول ما هي إلا استنزاف لمورد رئيسي من موارد التنمية ينتج عنه آثار سلبية كثيرة.

وفيما يلي سوف نستعرض النتائج الايجابية والسلبية لهجرة العقول البشرية المصرية :

أولا : النتائج الايجابية لهجرة العقول البشرية المصرية :

يرى أصحاب الراى المتفائل بهجرة العقول البشرية أن لهذه الظاهرة نتائج ايجابية لعدة اعتبارات منها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر تقدما يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجها ويساهم في تطوير المعرفة والتقدم البشرى ، علاوة على أن وجود العلماء العرب في الخارج يعد مكسبا لأنه يفتح قنوات للأمة العربية كي تتقدم من الناحية العلمية والتنفيذية.

ويسوق أصحاب هذا الرأي عدة حجج تؤيد نظرتهم المتفائلة تجاه ظاهرة هجرة العقول البشرية وما يترتب عليها من نتائج ايجابية وهي^(١) :

(١) استغلال إبداعات العقول البشرية جمعاء :

إذا كانت هذه العقول لا تستغل في أوطانها لعدة اعتبارات سواء كانت مادية أو سياسية أو اجتماعية كما سبق أن أوضحنا ، فإن هجرة هذه الكفاءات إلى الخارج واستغلال طاقاتهم وإبداعهم بعد توفير البيئة اللازمة لذلك لهم ، فإن الخير الذي يعود من استغلال هذه الطاقات لا يقتصر فقط على العلماء وحدهم بل ينتشر ليعم دول العالم وشعوبه.

(٢) التحويلات المالية التي يرسلونها للوطن :

لا احد ينكر أن الوطن الأم وخاصة الدول العربية تستفيد من وراء عمل أبنائها في الخارج وذوى الكفاءات منهم على وجه الخصوص ، وذلك بالرغم من أن هناك عوامل يتوقف عليها هذه الاستفادة منها عدد المهاجرين ، قوانين العمل ، نوع الهجرة ، وغيرها. ففي حين تسمح بعض الدول بتحويل أموال العاملين لديها إلى البلد الأم ، هناك دول أخرى تشترط إنفاق جزء معين من الدخل في البلد التي يعملون فيها وبذلك لا تسمح لهم إلا بتحويل نسبة قليلة من دخلهم إلى الخارج.

وفى تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠٠٦ ورد أن حوالي (٢٠٠) مليون شخص من الدول النامية يعيشون خارج أوطانهم الأصلية تبلغ تقديرات تحويلاتهم المالية

(١) تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠٠٦ - الدلالات الاقتصادية للتحويلات المالية والهجرة.

وأيضاً:

The longest journey "Asurvey of Migration" the Economists November 2nd 2002. P.11 – 33.

إلى تلك الدول حوالي (٢٢٥) مليار دولار سنة ٢٠٠٥ وهو يعتبر أكثر بكثير من
المساعدات الأجنبية التي تتلقاها الدول النامية.

٣) مساعدة القادمين الجدد بالخارج من أبناء الوطن الأم :

إن وجود هذه الكفاءات في الخارج خاصة وأنهم يتولون مناصب هامة في بلد
المهجر، فمن حكم منصبتهم هذا يساعدون في عمليات القبول بالجامعات
للمبعوثين الجدد، بجانب المساعدة في الأمور الاجتماعية الأخرى مثل الإسكان
والتكيف مع المجتمعات الجديدة.

٤) مساعدة أبناء الوطن في الداخل :

في كثير من الأحيان يقوم ذوى الكفاءات المهاجرة عند زيارتهم أو عودتهم
للوطن بتدريب الخريجين والعاملين في البلد الأم دون الحاجة إلى سفرهم
بالخارج، حيث يتلقون من ذوى الكفاءات المهاجرة نفس التدريب الذي يحصل
عليه أمثالهم في الخارج، كما يساعدون على تطوير وتطوير التكنولوجيا
الوافدة إلى الدولة الأم من الخارج بحيث تتلاءم مع ظروفها. وهم بذلك يساعدون
في تطوير المؤسسات الحكومية والغير حكومية ويسهمون في رفع معدلات التنمية.

٥) المساهمة في حل مشكلة البطالة أو الحد منها :

إن من سمات الدول النامية وخاصة مصر، ارتفاع معدلات النمو السكاني
وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة،
لذا فإن الهجرة تشكل حلاً مؤقتاً وجزئياً لهذه الظاهرة الخطيرة.

٦) دور المهاجرين كسفراء لبلادهم :

وهذه المنفعة تتحقق عندما يثبت المهاجر كفاءته العلمية والأدبية واكتسابه
لسمعة طيبة وتولييه الدفاع عن قضايا وطنه الام.

ثانيا: النتائج السلبية لهجرة العقول البشرية المصرية:

بجانب النتائج الايجابية السابقة لهجرة العقول البشرية ، هناك نتائج سلبية لا يمكن تجاهلها لما لها من خطورة على اقتصاد البلد المصدر للكفاءات ، هذه النتائج يمكن سردها فيما يلي :

(١) اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي :

أثبتت التجارب السابقة أن هجرة الكفاءات تزيد من الفجوة بين العالم المتقدم التي تزداد قوة و ثراء وتقدما نتيجة استفادتها من الكفاءات المهاجرة إليها ، بينما يزداد العالم المتخلف ضعفا وفقرا وتخلفا نتيجة هجرة الكفاءات منه .

(٢) انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية :

إن المهاجر قد يحقق نفعاً لشخصه ولأسرته ، إلا أن فقدانه في بلده ينعكس سلباً على المواطنين وذلك لأن ميزتن المدفوعات يميل دوما لصالح الشعوب الأكثر تقدماً التي تنضبط فيها أمور الإنفاق والأجور ، بينما يكون سلباً بالنسبة للدول الفقيرة التي يقل فيها الإنتاج وتزداد مصروفاتها ، فما بالنا إذا كانت سلعة من أغلى السلع وأطولها عمراً في الإنتاج وهي المصادر البشرية رفيعة المستوى تذهب بلا مقابل على الإطلاق وهذا الاستثمار غير المثمر في مجال التعليم بمستوياته المتعددة يؤكد على الانخفاض المستمر في مستويات المعيشة وتدنيها في تلك الدول الخاسرة لكفاءاتها البشرية .

(٣) من لا يزرع يحصد ومن يزرع لا يحصد :

تتحقق هذه المقولة في ظاهرة هجرة العقول ، وتمثل احد النتائج السلبية لها ، حيث أن البلد الأم الخاسر للكفاءة البشرية المهاجرة منه يتكبد تكاليف كبيرة

تتمثل في تكوين المهاجر وتعليمه حتى وقت الهجرة، في حين أن تلك التكاليف يقابلها مكاسب تجنيها الدولة المستقبلية لهذه الهجرة.

أ) إن عدم استيعاب الكفاءات في أوطانها والدفع بها إلى الهجرة يترتب عليه^(١):

- حرمان الدول الأم من استخدام كفاءاتها.
 - اعتماد الدول النامية على الدول الأجنبية اقتصاديا وتكنولوجيا.
 - ارتفاع الأعباء المالية على الدول النامية المستوردة.
 - استيراد الكفاءات الأجنبية واعتماد الدول النامية عليها مما يؤدي إلى إهمال البحث العلمي وبناء قاعدة علمية عربية خاصة بها.
- ب) حرمان الدول الخاسرة للكفاءات من القيادات الوطنية:
وخصوصا في المجالات العلمية المتخصصة والتي يصعب تعويضها^(٢).
- ج) التأثير على معنويات العلماء الذين يقيمون في الوطن ولم يهاجروا:
حيث أنهم يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وعلمية سيئة بالمقارنة
بزملائهم المهاجرين الذين يعملون في ظل ظروف أفضل من جميع النواحي
علميا وماديا ونفسيا.

1) Ozden Caglar «International Migration» Brain Drain or Brain gain? «The International Bank for Reconstruction and Development» The World Bank.

٢) مريم شرف الدين - هجرة الأدمغة العربية تعنى إهدار أئمن ثروات وأركان تنميتها العلمية والاجتماعية سنة ١٩٩٩ - بحث منشور على الانترنت.

(د) القضاء على الأمل في التقدم:

إن هجرة العلماء الأكفاء من بلادهم النامية إلى الدول المتقدمة يزيد من فرصة الأخيرة في التقدم، بينما يقضى على بارقة الأمل في التقدم للدول النامية التي هجرتها كفاءاتها.

(هـ) ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول العربية^(١):

وذلك بمقارنته بالإنتاج العلمي في الدول المتقدمة والذي هو في الواقع نتاج للكفاءات العربية المهاجرة.

(و) إرباك خطط التنمية لدى الدول النامية:

تحاول الدول النامية مجاهدة أن تلحق بركب الدول المتقدمة، فتضع الخطط التنموية الشاملة وتبعث ببعض العناصر البشرية للإطلاع والدراسة على أمل أن يعودوا إليها ويساهموا في دفع عجلة التقدم، ولكن للأسف فكثير من هؤلاء لا يعودوا إلى الوطن مما يؤدي إلى إرباك خطط التنمية.

(ز) هروب راس المال البشرى من أماكن الحاجة إليه إلى أماكن الوفرة:

إن هجرة الكفاءات من الدول النامية تحرم هذه الدول من عنصر هام من عناصر التنمية ألا وهو راس المال البشرى، بينما الدول المستقبلة لهذه الكفاءات هي في الأصل دول متقدمة وليست في حاجة إلى هذا العنصر، مما يؤدي الأمر إلى زيادة الدول المتقدمة رخاء على رخاءها وحرمان الدول النامية وزيادة فقرها.

(١) نادر فرجاني - هجرة الكفاءات من الوطن العربي من منظور استراتيجية تطوير التعليم العالي - مركز المشكاة للبحث - القاهرة سنة ٢٠٠١ م.

ح) خسائر بلا تعويض :

الأمر الأكثر مأساة في مشكلة هجرة العقول البشرية من الدول النامية إلى
الدول المتقدمة ، أن الهجرة تتم في عقول الصفوة من أبنائها مما ينتج عنه إهدار
للموارد البشرية العربية بدون مقابل على الإطلاق.



الفصل الثالث

(تقييم ظاهرة هجرة العقول البشرية)

مقدمة:

بعد أن عرضنا في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة ظاهرة العقول البشرية العربية والمصرية منها بصفة خاصة ، سواء من حيث تعريفها وحجمها وأسبابها ونتائجها ، نأتى الآن للإجابة على سؤالين هامين وهما :

هل هناك ضرورة لعودة هذه العقول البشرية المهاجرة؟

هل يمكن الاستفادة من هذه الظاهرة بشكلها الحالي ، عن طريق الحد من آثارها السلبية؟

هذا ماسوف نتناوله في هذا الفصل من الدراسة من خلال مبحثين :

يتناول الأول : الاستفادة من الكفاءات المهاجرة.

ويتناول الثاني : الحد من ظاهرة هجرة العقول.

المبحث الأول

الاستفادة من الكفاءات المهاجرة

من العرض السابق يتضح لنا أن ظاهرة هجرة العقول البشرية أصبحت ظاهرة واقعية تحدث كل يوم ولا يمكن إيقافها أو القضاء عليها، خاصة في الوقت الحالى. لذلك يكون من الأفضل العمل على الاستفادة منها بدلا من المطالبة بعودتها كما كانت الدعوات في الماضي والتي كانت تطالب بعودة العقول العربية المهاجرة إلى أوطانها لتشارك في البناء، فالآن أصبحت هذه الدعوات أقل قابلية لقصورها وحل محلها الراى الأكثر عقلانية وهو الذي يدعو إلى بناء شراكة مع العقول العربية المهاجرة فالعلماء العرب اليوم يتواجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية ويطورون كثيرا منها. لذلك فان بإمكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم للمشاركة من مواقعهم في بعض البرامج القائمة هنا في مراكز البحث والجامعات العربية أن يكونوا خير عون إذا أحسن الاختيار.

كما أن تركيز التكنولوجيات في الدول المتقدمة ونقلها إلى الدول النامية يحتاج إلى قناة اتصال أساسها العنصر البشرى، لذلك فان وجود عقول عربية ذات خبرات وكفاءات متميزة في الدول المتقدمة يساعد في الإسراع في عملية النقل.

وبالرغم من أن هجرة العقول البشرية المصرية تزيد من حجم التخلف إلا انه يكون مقبولا لما تؤدي إليه هذه الهجرة من تحقيق فكرة تدوير العلماء بان يخرج العلماء المصريين للدراسة ثم يعودون ليستفيد من خبراتهم وعودتهم مرة أخرى إلى الخارج وهكذا، وبذلك يحدث تكامل علمي بين المصريين في الداخل والخارج.

وخير دليل على ذلك تجربة الهند التي تشجع على الهجرة ولكنها تستفيد من المهاجرين من خلال المنظمات الهندية التي تدفع الهنود إلى تقديم خبراتهم أو من خلال شبكات الانترنت التي تربط الهنود بعضهم ببعض ويدولتهم من ناحية أخرى، كما تستفيد الهند من المهاجرين الهنود من خلال تحويلاتهم، كما استفادت أيضا من خلالهم في مجال التكنولوجيا والمعلومات.

وتستطيع مصر الاستفادة من أبنائها المهاجرين من خلال تلك الوسائل ويتطلب الأمر وضع سياسة واضحة للاستفادة من خبرات هؤلاء المهاجرين^(١).

(١) زينب عبد العظيم - هجرة الكفاءات وإشكالية تحويل الخسائر إلى مكاسب - إشارة خاصة للهند - سنة ٢٠٠٣م.

وأيضاً:

William J.C. and Enrica D. «How Extensive is the Brain Drain»? Finance And Development June 1999.p3

المبحث الثاني

الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية

نعرض فيما يلي تصورا للحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية منها والمصرية بصفة خاصة، ويضم هذا التصور أدوارا لجهات متعددة تكون فيما بينها تصدى قوى أمام سلبات ظاهرة هجرة العقول البشرية، وذلك في محاولة للاستفادة بقدر المستطاع من هذه الظاهرة إذا كانت تشكل أمر واقع لا بد من تقبله.

أولاً: دور الدولة في الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية:

فيما يلي تصور مقترح يتضمن تسهيلات تضعها الدولة للحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية:

(١) توفير حياة كريمة للعلماء من خلال وضع برامج جذابة للتربية وللترويج على حد السواء حيث انه من حق هؤلاء العلماء أن يكونوا مطمئنين على مستقبل أبنائهم، وذلك لكي يتفرغوا لإنتاجهم العلمى.

(٢) وضع العلماء في المكان المناسب بحيث لا يعمل اى مواطن إلا في عمل يتعلق بصميم تخصصه وخبرته، وهذا في حد ذاته أهم خطوة يجب اتخاذها حيث أن ذلك يوجد شعور بالجدية للعمل وللشخص نفسه، كما انه يرفع من كفاءة وقدرة الأشخاص بممارستهم لتخصصاتهم التي قضوا سنين طويلة في دراستهم، علاوة على انه يحقق الفائدة المرجوة منه ويدفع العمل إلى الإمام.

(٣) إتاحة مناخ سياسي واكاديمى بما يعنيه من تشجيع المشاركة الديمقراطية، وإتاحة حرية التفكير والرأى والتعبير وحرية إنشاء

الأحزاب والجمعيات وتدعيم المؤسسة يمثل شروطا أساسية لدفع حركة البحث العلمي وتشجيع الباحثين والكفاءات وبذلك يوفر مناخ للباحثين اللازم لازدهار البحث العلمي.

٤) تطبيق اللوائح والقوانين التي تنظم بعثات الأساتذة وتدريبهم، تطبيقا صارما وذلك فيما يتعلق بإلزام الأستاذ بدفع تكاليف بعثته وتدريبه، ولا تقبل استقالة من أراد الاستقالة دون أن يتم المدة القانونية إلا بعد دفع تكاليف تدريبه كاملة.

٥) تنظيم الهجرة عن طريق الانتداب والإعارة القانونية بصورة لا تكون على حساب الوضع العلمي في الدولة بتخصصاته المختلفة.

٦) إتاحة الفرصة أمام العلماء للمشاركة في قيادة أوطانهم لما له من فائدة على تلك المجتمعات ككل وعلى العلماء أنفسهم اللذين يشعرون آنذاك أنهم جزء من نسيج امتهم.

٧) إغراء الكفاءات بمنحها المزيد من المراكز المرموقة والاجتماعية في أجهزة البحث العلمي ومؤسسات الدولة.

٨) اعتماد ميزانيات اكبر للبحث العلمي حتى تنهض جامعاتنا ومراكزنا العلمية.

ثانيا: دور المؤسسات الحكومية في الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية:

وتتمثل هذه المؤسسات في:

أ) وزارة التربية والتعليم العالي.

ب) وزارة الشباب والرياضة.

ج) وزارة القوى العاملة.

أ) دور وزارة التربية والتعليم في الحد من ظاهرة هجرة العقول :

١) نشر الثقافة العامة وبناء مناخ علمي ايجابي وتشجيع المواهب العلمية.

٢) التخطيط السليم للتعليم بصفة عامة ، فكل شيء يجب أن يدرس ويبحث جيدا قبل أن ينفذ.

٣) إعداد أنظمة تعليمية تنتج الشخص المناسب في الوقت المناسب وبالأعداد المطلوبة التي توافق احتياجات المجتمع من راس المال البشرى.

٤) تطوير مناهج التعليم بحيث تصبح مخرجات الأنظمة التعليمية ملبية لحاجات مجتمعا في مختلف المجالات ، كما يتعين إدخال التخصصات المختلفة في جامعاتنا ومدارسنا وذلك لتمكين الطلاب من مواولة دراستهم في التخصصات التي يرغبون فيها في مختلف مراحل التعليم وبجودة عالية داخل البلاد بدلا من ابتعائهم للدراسة في الخارج ، والتي تمثل إحدى القنوات الرئيسية لهجرة الكفاءات.

٥) التركيز على إقامة مؤسسات قومية للدراسات والبحث العلمي وذلك من خلال رفع المخصصات المالية للبحث العلمي وتحسين ظروف الباحثين والسيطرة على الكفاءات المحلية بتنسيق قوى بين مخرجات التعليم وحاجات تلك المؤسسات بحيث تمثل ملاذا للكفاءات فى مختلف التخصصات.

ب) دور وزارة الشباب والرياضة في الحد من ظاهرة هجرة العقول:

(١) إنشاء مكتب توظيف خاص بأصحاب الكفاءات والمهارات داخل البلد.

(٢) ثن قوانين لرعاية الشباب وأصحاب المهارات.

(٣) تفعيل دور الشباب في حرية إبداء آرائهم وأفكارهم من خلال المنتديات والمؤسسات الحكومية والجامعات.

ج) دور وزارة القوى العاملة في الحد من ظاهرة هجرة العقول:

(١) دفع القطاع الخاص إلى المشاركة في تمويل البحث العلمي وتحويله إلى مخترعات.

(٢) مساهمة الشركات والمؤسسات الكبرى في نفقات البحث العلمي.

(٣) تطوير أنظمة الأجور والمرتبات المتعلقة بالمهنيين والفنيين، خاصة المتعلقة بفئة الشباب كي لا تضطر هذه الفئة للهجرة بحثاً عن وسائل العيش.

ثالثاً: دور الجامعات في الحد من ظاهرة هجرة العقول:

وذلك من خلال:

(١) الاشتراك في الدوريات والمجلات العلمية بالخارج.

(٢) توفير الأجهزة العلمية وأدوات البحث.

٣) اشتراك العلماء في المؤتمرات العلمية العالمية ، ففي هذه المؤتمرات يحدث احتكاك بين العقول والخبرات ومنها تتولد شرارة الابتكار والابداع .

رابعا: دور المجتمعات العربية والمسلمة:

إذا كانت ظاهرة هجرة العقول هي وليدة المجتمعات العربية المسلمة فإنه ينبغي أن يكون لهذه المجتمعات دور في الحد من هذه الظاهرة من خلال جامعة الدول العربية يتمثل في :

١) توجيه نداء عربي مشترك إلى كل المواهب والكفاءات العربية المهاجرة للعودة إلى أوطانها والمساهمة في تنميتها وتطويرها.

٢) تتبنى الدول العربية مجتمعة ميثاقا عربيا مشتركا بهدف توظيف العقول والكفاءات العلمية والفنية المقيمة والمهاجرة توظيفا ايجابيا في تخصصاتهم ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب مع ضرورة عدم التفريق بين أجور الخبراء العرب والأجانب مادامت المؤهلات متساوية.

الخلاصة:

تناول هذا البحث قضية هامة من القضايا التي تواجه المجتمعات النامية بصفة عامة ومجتمعنا المصري بصفة خاصة. ألا وهى قضية «هجرة العقول البشرية» والتي عرفها الكثيرون بعدة تعريفات اختلفت في الألفاظ ولكنها اتفقت في المعنى وهو (أن هجرة العقول يقصد بها ترك ذوى الكفاءات لبلادهم التي هي في أمس الحاجة إليهم والذهاب إلى بلاد أخرى توفر لهم مقومات التقدم العلمي فيبدعوا وينسب هذا الإبداع إلى البلاد المستقطبة لهذه الكفاءات في حين تحرم أوطانهم الأصلية من هذا التقدم والتي هي في أمس الحاجة إليه) وهذا ما جعل من ظاهرة هجرة العقول البشرية مشكلة كبرى تستحوذ مكانا على ساحة القضايا الكبرى.

وتتبع خطوة هذه القضية من حجمها الذي أصبح يزيد يوما بعد يوم مما جعلنا نركز عليها فدى هذه الدراسة، فتناولنا في الفصل الأول التعرف على حجم هذه الظاهرة في الدول العربية بصفة عامة، وفى مصر بصفة خاصة، وذلك في المبحث الثاني منه، بعد أن تعرفنا على مفهوم هذه الظاهرة فى المبحث الأول.

وفى المبحث الثالث من هذا الفصل تناولنا أسباب هجرة العقول البشرية من الدول العربية بصفة عامة.

ونظرا لان هجرة العقول البشرية لها أسبابها وكذلك يترتب عليها نتائج، فقد تناولنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة الأسباب التي تؤدي إلى هجرة هذه الكفاءات المصرية منها بصفة خاصة وهى موضوع الدراسة.

كذلك تناولنا النتائج المترتبة على هذه الظاهرة، ففي المبحث الأول تناولنا الأسباب التي أدت إلى هجرة هذه الكفاءات البشرية المصرية سواء الأسباب

الطاردة التي أدت إلى طرد هذه الكفاءات من أوطانها ، أو الأسباب الجاذبة التي
أدت إلى استقطاب تلك الكفاءات إليها.

وقد وجدنا أن الأسباب الطاردة متنوعة ، فمنها ما هو اقتصادي وما هو
سياسي وما هو اجتماعي ، وقد عرضناها بالتفصيل.

وفى المبحث الثاني من الفصل الثاني تناولنا النتائج المترتبة على هجرة
العقول البشرية المصرية سواء الايجابية منها أو السلبية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لتقييم ظاهرة هجرة العقول البشرية من
خلال مبحثين خصص الأول لبيان كيفية الاستفادة من الكفاءات المهاجرة ، كما
فعلت دول أخرى في مثل ظروفنا.

أما المبحث الثاني فقد قدمنا فيه تصورا للحد من مشكلة هجرة العقول
البشرية وكيفية مشاركة الجهات المختلفة داخل الدولة فى الحد من ظاهرة هجرة
العقول البشرية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر سنة ٢٠٠٤م.
- (٢) البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة.
- (٣) المنشاوى - بحث (٤٥) مليار دولار خسائر مصر من هجرة العقول والكفاءات في ٥٠ عاما) مؤسسة جيل سوفت المحدودة، بحث منشور على الانترنت سنة ٢٠٠٧م.
- (٤) أشرف العربي - نحو بيئة جاذبة لراس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة - اقتصاد المعرفة - مركز بحوث ودراسات الدول النامية - جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.
- (٥) اويس عطوة الزنط - البناء التكنولوجي للدول النامية - النقل والنقل العكسي - المكتبة الأكاديمية سنة ١٩٩١م.
- (٦) جودة عبد الخالق - التمويل المحلي للبحث العلمي في مصر - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤م.
- (٧) زينب عبد العظيم - هجرة الكفاءات وإشكالية تحويل الخسائر إلى مكاسب مع إشارة خاصة للهند سنة ٢٠٠٣م.
- (٨) سعد حافظ - الأبعاد الاقتصادية لهجرة الكفاءات - رؤية تحليلية - مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٣م.

- ٩) سعد حافظ - قراءة لبعض الجوانب الاقتصادية لهجرة الكفاءات من مصر - ورقة عمل مقدمة لمؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب سنة ٢٠٠٣م.
- ١٠) الصناعية - مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٣م.
- ١١) عبد السلام نوير- سياسة البحث العلمي وهجرة الكفاءات في مصر- مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب سنة ٢٠٠٣م.
- ١٢) على الدين هلال - البحث العلمي والتنمية - ملاحظات عامة - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤م.
- ١٣) عيسى المهني - آثار هجرة وتهجير العلماء والمهنيين العرب - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - دمشق سنة ٢٠٠٣م.
- ١٤) ماجدة صالح - التجربة المصرية بصدد الاستفادة من الكفاءات المهاجرة - مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٣م.
- ١٥) محسن خضر - هجرة العقول، نذير العقول العربية ... اغتراب المجتمع العلمي - مجلة التقدم العلمي العدد (٣٦) سنة ٢٠٠١م.
- ١٦) محمد ربيع - هجرة الكفاءات العلمية - جامعة الكويت، بحث منشور على الانترنت.
- ١٧) محمد رياض - الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات - مجلة النبأ - العدد (٥٧) سنة ٢٠٠٢م.

١٨) معهد التخطيط القومي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة - مصر تقرير التنمية البشرية - أعداد مختلفة.

١٩) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الإمارات مايو سنة ٢٠٠٤م.

٢٠) محمود فهمي الكردي - الجوانب الاجتماعية لهجرة العقول العربية - مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٣م.

٢١) محيا على زيتون - هل توجد بيئة حاضنة للبحث العلمي في مصر سنة ٢٠٠٤م.

٢٢) مريم شرف الدين - هجرة الأدمغة العربية تعنى إهدار ائمن ثروات الأوطان وأركان تنميتها العلمية والاجتماعية - بحث منشور على الانترنت سنة ١٩٩٩م.

٢٣) نادر الفرجاني - البحث العلمي والأمن القومي - التنمية البشرية في مصر - رؤية بديلة - مركز المشكاة للبحث سنة ١٩٩٤م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1) The longest journey «Asurvey of Migration» the Economists
November 2nd 2002.
- 2) Ozden. Caglar. «International Migration» Brain Drain or Brain
gain? «the international Bank for Reconstruction and
Development» the World Bank.
- 3) William J.C. and Enrica D. «How Extensive is the Brain
Drain»? Finance And Development June 1999.

والمواقع الآتية من شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» :

- 1) <http://www.asharqalasat.com>
- 2) <http://www.shabablek.com/vb/showthread>
- 3) <http://meshkat.net/new/contents>